جمهورية العـــــــــــــــراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمـــي
جـــامـــعـــة ديـــالـــــى
كـلـيـة التـربـيـة للـعـلـوم الإنـسـانـيـــة
قسم اللغة العربية – الدراسات العليا

آراء شراح الكتاب النحوية في التذييل والتكميل لأبي حيّان الأندلسي

رسالة مقدمة إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة ديالى
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية
وآدابها/ تخصص اللغة

من الطالبة

فاطمة إسماعيل إبراهيم

بإشراف

أ.د إبراهيم رحمن حميد الأركي

١٤٤٤هـ ٢٠٢٣م

الفصل الأول

المقدمات النحوية والمرفوعات

المبحث الأول

المقدمات النحوية

١- شرح الكلام وما يتعلق به

٢- علامات الاسم

٣- أقسام الفعل

٤- الأسماء الستة وأحوالها وإعرابها

٥- التثنية

٦- الموصول

حَدَّ الكَلِم: نقل أبو حيان الأندلسي (ت:٧٤٥هـ) كلام أبي علي الفارسي (ت:٣٧٧هـ) في تعريفه للكَلِم، فقال أبو علي: "مما إذا ائتلف من هذهِ الكَلِمِ الثلاثِ كان كلامًا مستقلًا"(١).

الذي يلحظ من كلام أبي علي الفارسي أنه تعرض في كلامه لتعريف الكَلِم، وهو عنده يشمل الاسم والفعل والحرف(٢). وكلامه هذا تابع فيه سيبويه، إذ قال سيبويه في باب علم ماالكَلِمُ في العربية: "فالكَلِمُ: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"(٣).

وأفرد أبو البركات الأنباري (ت:٥٧٧هـ) بابًا سماه علم ما الكَلِم تحدث فيه عن الكَلِم والكلام(٤). إذ رأى أنَّ الكَلِمُ اسم جنس، واحده كلمة، وفرّق بينه وبين الكلام، فالكَلِم يطلق على المفيد وغير المفيد أمّا الكلام فيطلق على المفيد خاصة(٥).

ويرى الأنباري أن أقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها؛ ويعلل بأنه يُعبِّر عما في النفس من خلال هذهِ الأقسام الثلاثة، فلو كان هناك قسم رابع لبقي شيء في النفس لا يمكن التعبير عنه، فلما عبَّر بهذهِ الأقسام عن كل ما يخطر في البال ويتوهم في الخيال(٦).

وحكى أبو جعفر بن الزبير عن صاحبه أحمد أبي جعفر القيسي(٧) (ت:٦٦٢هـ) أنه ذهب إلى أن هناك قسمًا رابعًا سماه الخالفة(٨)، ولكن هذا الكلام لا يُعتد به؛ فالنحاة

(١) كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب: ١٠٥/١.

(٢) يُنظر: التعليقة: ١٦/١، والمسائل العسكرية: ٨٣.

(٣) الكتاب: ١٢/١.

(٤) يُنظر: أسرار العربية:٣.

(٥) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٦) يُنظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٧)أحمد بن محمد بن صابر بن محمد بن صار بن منذر، الحافظ المُتقِن، ضياء الدين أبو جعفر القيسيّ الأندلسي، يُنظر: بغية الوعاة: ٣١١/١، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: بشار عواد: ٥٠/١٥.

(٨) وهي عند البصريين تسمى اسم الفعل، يُنظر: الأصول في النحو: ١٨٥/١، الحاشية.

مجمعون على أن أقسامه ثلاثة(١).

وفي شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (ت:٦٦٩هـ) جاء "اللفظ الذي يكون جزء كلام لا يخلو من أنْ يَدلَّ على معنى أو لا يدلَّ، وباطل ألَّا يدلّ على معنى أصلًا فإن ذلك عبث. فإن دلَّ، فإما أن يدل على معنى في نفسه أو في غيره، فإن دلَّ على معنى في غيره فهو حرف، وإن دلَّ على معنى في نفسه فلا يخلو أن يتعرض ببنيته لزمانٍ أو لا يتعرض، فإن تعرض فهو الفعل وإن لم يتعرض فهو الاسم"(٢).

ولابن الناظم (ت:٦٨٦هـ) كلامٌ يوافق فيه سابقيه في تقسيمهم الكَلِم على اسمٍ، وفعلٍ، وحرف؛ إذ يرى أنَّ هذهِ الأقسام الثلاثة ثابتة لا رابع لها(٣).

قال ابن هشام (ت:٧٦١هـ): "والكلم اسم جنس جمعي، واحِدهُ كلمة، وهي: الاسم، والفعل، والحرف، ومعنى كونه اسم جنس جمعي أنه يدل على جماعة، وإذا زِيدَ على لفظه تاء التأنيث فقيل كلمةُ نقص معناه وصار دالًا على الواحد ونظيره لَبِنٌ ولَبِنَةٌ، ونَبْقٌ ونَبْقَةٌ"(٤).

ولا يختلف كلام ابن عقيل (ت:٧٦٩هـ) عن كلام ابن هشام، فهو كذلك يرى أنَّ الكَلِم ينقسم للأقسام الآنفة الذكر، ويضيف إلى ذلك أنَّ الكَلِم يتركب من ثلاث كلمات فأكثر كقولك: إن قام زيدٌ، فهذهِ الجملة قد جمعت أركان الإسناد الثلاثة، فإن (الحرف)، وقام (الفعل) وزيدٌ (الاسم)، وقوله فأكثر يعني ما زاد على ثلاث كلمات، داخلٌ في تعريف الكَلِم(٥).

---

(١) يُنظر: التذييل والتكميل: ٢٢/١.

(٢) شرح جمل الزجاجي: ٢٠/١

(٣) يُنظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٦.

(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٢/١.

(٥) يُنظر: شرح ابن عقيل: ١٧/١.

ويرى الإمام الشاطبي (ت:٧٩٠هـ) أن تقسيم النحويين الكَلِم على أنواعهِ الثلاثة تقسيم ثابت، فالكَلِم عندهم لا يزيد عن هذهِ الأنواع الثلاث، فالمسألة مسألة إجماع واستقراء ولا خلاف فيها، لكن الخلاف يكمن في تحيدهم لأعيان بعض الكَلام أهي من قبيل الأسماء أو الأفعال، أو الحروف، فاختلفوا في (ليس) هل هي فعلٌ أو حرفٌ؟ وكذلك (الألفِ واللَّام) الموصولة أهي اسمٌ أو حرفٌ؟ واختلفوا في (أفعلِ) للتَّعجُّب أهو اسمٌ أو فعلٌ؟(١)

وهم إذ يتعرضون لهذا الخلاف لابد لهم أن يثبتوا كلامهم بدليلٍ قاطع وبرهان واضح، إلَّا إنَّ بعض الأدلة كانت بين النفي والإثبات(٢).

فمن هذهِ الأدلة إنَّ الكلمة أما أنْ تصلح أن تكون ركنًا للإسناد أو لا تصلح، فإن لم تصلح فهي حرف، وإن صلحت فهي أما أن تقبل الإسناد بطرفيه فهي الاسم وإلَّا فهي فعلٌ؟(٣)

وهذا الذي ذكره الشاطبي في كتابه يعود للإمام ابن مالك؛ إذ نقل الشاطبي عنه هذا الرأي، وهذا الرأي نجده عند عدد من النحاة الذين فسروا تقسيم الكَلِم على ثلاثة أقسام(٤).

وقد وافق الأشموني (ت:٩٠٠هـ) الفارسي والمصنف في كلامهما عن الكَلِم وأقسامه، ويرى أن ذلك رأي النحاة بالإجماع، بخلافِ من خالفهم في رأيه، فلا يُعتد به، فالمسألة مسألة إجماع من النحاة(٥).

وبعد عرضنا لهذه الآراء نجد أنَّ أبا علي الفارسي قد اتفق مع النحاة في تعريفهم للكلم، وتقسيمهم له، أما ما ذكر من رأي فردي فلا يمكن الأخذ به، وهو خلاف ما أجمع عليه النحاة.

---

(١) يُنظر: شرح ألفية ابن مالك للشاطبي: ٣٩/١.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ٣٩/١-٤٠.

(٤) يُنظر: شرح ألفية ابن مالك للشاطبي:٣٩/١.

(٥) يُنظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٢٣/١.

٢- القول في عبارة المؤتلف كلاماً:

نقل أبو حيان الأندلسي مذهب أبي علي الفارسي في أن يأتلف الكلام من اسم وحرف، فعند أبي علي الفارسي يتألف الكلام من اسم وحرف وذلك في النداء، نحو: يا زيدُ(١).

هذا الكلام الذي نقله أبو حيان عن أبي علي الفارسي نجده في المسائل العسكرية، إذ قال أبو علي: فأما قولهم في النداء. يا زيدُ، واستقلال هذا الكلام مع أنه مؤتَلِفٌ من اسم وحرف"(٢).

وقال أيضًا: "مما لا يمكن ائتلافه من هذا الكلم فمطرّح إلا الحرف مع الاسم في النداء، نحو: يا زيدُ، ويا عبدَ اللهِ فإن الحرف والاسم قد ائتلف منهما كلام مفيد في النداء"(٣).

مما يمكن ملاحظته أنَّ أبا علي الفارسي تحدث عن تأليف الجملة، إذ ذكر في باب ما إذ إئتلف من هذه الكلم الثلاث، كان كلامًا مستقلًا، إنّ الاسم يأتلف مع الاسم فيكون كلاماً مفيداً، وكذلك يأتلف الاسم مع الفعل، وذكر أمثلة على ذلك، منها: بِشْرُ صاحبك وكتب عبدُ الله(٤).

ويرى أن الحرف يدخل على هاتين الجملتين فيكون كلامًا كذلك، فتقول: ما بِشْرٌ صاحبك، وهل كتب عبدُ اللهِ، وتقول كذلك: لعل زيدًا في الدار، ثمّ ذكر بعد ذلك أنّ الاسم مع الحرف يكونان كلامًا مفيدًا في النداء، كقولك: يا زيدُ، ويا عبدَ الله(٥). وعندما نتحدث عن تأليف الجملة عند الفارسي، لابد لنا أن نذكر كلام سيبويه فيها، فقد أفرد في كتابه بابًا تحدث فيه عن ركني الإسناد في الجملة، فقال: "هذا باب المسند والمسند إليه وهما، لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجد المتكلّمُ منه بدًا، فمن ذلك الاسمُ المبتدأ والمبنيُّ عليه. وهو

---

(١) يُنظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٤٣/١.

(٢) المسائل العسكرية: ١٠٩، والرأي غير موجود في التعليقة.

(٣) الإيضاح العضدي:٩.

(٤) يُنظر: الإيضاح العضدي:٩.

(٥) يُنظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

قولك عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك؛ ومثل ذلك يذهب عبد الله فلا بدَّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأوَّل بدٌّ من الآخر في الابتداء"(١)، وقال في النداء: "اعلم أن النداء كُلَّ اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار القعل المتروك إظهاره"(٢).

أما ابن السَّراج فقد خالف ما ذهب إليه أبو علي الفارسي من جواز تكون الكلام من اسم وحرف، فذهب إلى أنّ الحرف لا يأتلف مع نفسه أو غيره كلامًا(٣).

فحين نقول: (مِنْ) لم يكن كلامًا، فهي حرف جر، والأمر كذلك مع حرف العطف (ثُمَّ) الذي يدخل على الفعل، وكذلك الحرف مع الفعل، والحرف مع الاسم لا يأتلف كلامًا، فحين تقول: (أزيد) فأنت تتكلم بكلام غير تام، وغير مفهوم، وحين تقول: أيقوم؟ يكون الكلام غير مفهوم ولا يُعلم مَنْ تقصد، فشرط الكلام الإفادة، وهو يتحقق بوجود ركني الإسناد، ولا يتأتى ذلك في الحرف مع نفسه أو غيره(٤).

قال عبد القاهر الجرجاني (ت:٤٧١هـ): "وجملة الأمر أنّه لا يكون كلام من حرف وفعل أصلا، ولا من حرف واسم، وإلا في النداء نحو (يا عبد الله) وذلك إذا حقَّق الأمر كان كلامًا بتقدير الفعل المضمر الذي هو (أعني) و(أريد) و(أدعو)، و(يا) دليل عليه، وعلى قيام معناه في النفس"(٥).

قال الزمخشري (ت:٥٣٨هـ): "والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى وذاك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو في فعل واسم نحو قولك: ضرب زيد، وانطلق بكر وتسمى الجملة"(٦).

---

(١) الكتاب:٢٣/١.

(٢) الكتاب: ١٨٢/٢.

(٣) يُنظر: الأصول في النحو: ٤١/١ في الهامش.

(٤) يُنظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٥) دلائل الإعجاز تحقيق حسن عبد الحميد هنداوي: ١٠.

(٦) المفصل في صنعة الإعراب: ٢٣.

وذهب ابن يعيش (ت:٦٤٣هـ) إلى ما ذهب إليه الزمخشري فيرى أن الكلام لا يتأتى من فعلين، أو فعل وحرف، أو اسم وحرف إذ إنَّ ذلك لا يُحقق الإفادة في الكلام.

وذهب إلى أنَّ الحرف مع الاسم يُفِد كلامًا في موطن واحد وهو النداء، فالحرف ينوب عن الفعل المحذوف الذي يُقَدّر بـ(أدعو) أو (أنادي) زيد(١).

وتابعهم ابن الحاجب (ت:٦٤٦هـ) قائلًا: "الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد، ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين أو فعل واسم"(٢).

وذهب ابن هشام (ت:٧٦١هـ) إلى ما ذهب إليه النحويون قبله وخالف ما ذهب إليه الفارسي(٣)، وإلى مثل ذلك ذهب السيوطي (ت:٩١١هـ)، فقال: "والحاصل أنّ الكلام لا يتأتى إلّا من اسمَينِ أو من اسم وفعل فلا يتأتَّى من فعلين ولا حرفين ولا اسم وحرف ولا فعل وحرف ولا كلمة واحدة؛ لأنّ الإفادة إنَّما تحصل بالإسنادِ وهو لا بُد له من طرفين مُسند ومُسند إليه، والاسم بحسب الوضع يصلح أن يكون مسندًا ومسندًا إليه ،والفعل لكونه مسندًا لا مسندًا إليه، والحرف لا يصلح لإحداهما"(٤).

بعد عرضنا لهذهِ الآراء نلاحظ أنَّ أبا علي الفارسي لم يتفق مع النحويين فيما ذهبوا إليه، فهو ذهب إلى أن الحرف مع الاسم يأتلف كلامًا، في حين ذهب جُلّ النحاة إلى أنّ الحرف مع الحرف لا يأتلف كلامًا، وكذلك الحرف مع الاسم لا يأتلف كلامًا؛ إذ إنَّ شرط الكلام الإفادة، وحين يتركب الكلام من اسم وحرف لا تحصل الإفادة فيه؛ فأصل الكلام أن يتكون من مسند ومسند إليه؛ فهما ركنا الإسناد، وهذا ليس متحققًا في الاسم مع الحرف، ولا في الحرف مع الاسم. فأما تقدير العلماء للفعل الذي يسبق حرف النداء، فهو من باب ألّا

(١) يُنظر: شرح المفصل: ٧٣/١.

(٢) شرح الرضي على الكافية:٣١/١.

(٣) يُنظر: شرح قطر الندى وبل الصدى:٤٤.

(٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٥٤/١.

يوهم الإخبار؛ فلو قدرنا بـ(أدعو زيدًا) وأظهرنا الفعل كان ذلك من باب الخبر الذي يحتمل التصديق والتكذيب والنداء لا يصحّ فيه ذلك.

٢- علامات الاسم

١- العامل في المنادى:

نقل أبو حيان عن السِّيرافي مذهبه في هذهِ المسألة، فقد ذهب السِّيرافي إلى أن المنادى مفعول به من جهة المعنى فقط، فلا وجود للعامل اللفظي عنده، وخالف في مذهبه هذا عدداً من النحاة، فسيبويه والجمهور يذهبون إلى أن العامل في المنادى لفظيٌ ومعنوي، فهو عندهم (أي المنادى) مفعول به من جهة اللفظ والمعنى(١).

ذهب السِّيرافي مذهب الكوفيين وعدد من النحاة، إلى أنَّ العامل في المفعول به معنوي فقط(٢). أما سيبويه فذهب إلى أنَّ العامل فيه لفظي ومعنوي، وهو الفعل المحذوف وجوبًا، قال سيبويه: "اعلم أن النداء كُلّ اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره"(٣) وقال كذلك: "ومما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهارهُ قولك: يا عبد الله، والنداءُ كلُّه"(٤).

وقال المبرد (ت:٢٨٥هـ) في باب النداء: "اعلم أنَّك إذا دعوتَ مضافاً نصبته، وانتصابه على الفِعْل المتروك إظهارُه وذلك قولك: يا عبدَ الله؛ لأنَّ (يا) بَدَل من قولك: أدعو عبد الله، وأُريد، لا أنّك تُخْبر أنَّك تفْعَلُ، ولكن بها وقع أنَّك قد أوقعت فِعْلا. فإذا قلت: يا عبدَ الله، فقد وقع دعاؤك بعبد الله، فانتصب على أنَّه مفعول تعدَّى إليه فِعْلك"(٥). وأخذ ابن جني

---

(١) يُنظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٥٢/١، والرأي سقط من مخطوطة شرح الكتاب للسيرافي، وذكره عبد السلام هارون في هامش كتاب سيبويه: ١٨٢/٢.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٣) الكتاب:١٨٢/٢.

(٤) المصدر نفسه:٢٩١/١.

(٥) المقتضب: ٢٠٢/٤.

(ت:٣٩٢هـ) برأي سيبويه، إذ ذهب إلى أنَّ الناصب للمنادى مفعول به واجب الإضمار، فعلى مذهبه لو ظهر الناصب للمنادى لاستحال النداء، فلو قلت أدعو زيد صار النداء إلى لفظ الخبر الذي يحتمل التصديق والتكذيب، والنداء لا يصح فيه ذلك(١). يقول أبو علي:

وأما أبو علي الفارسي فذهب إلى أنّ العامل في المنادى الحرف: أي حرف النداء، فهو عنده عوضًا من الفعل، والمنادى عنده مشبّه بالمفعول به لا مفعولٌ به(٢).

يقول أبو علي: "فالاسم يأتلف مع الاسم، فيكون كلامًا مفيدًا كقولنا: عمروٌ أخوك، وبشرٌ صاحبك،. ويأتلف الفعل مع الاسم فيكون كذلك، كقولنا: كتب عبدُ اللهِ، وسُرَّ بكرٌ، ومن ذلك زيدٌ في الدار، ويدخل الحرف على كل واحد من الجملتين فيكون كلامًا كقولنا: إن عمرًا أخوك، وما بشرٌ صاحبك، وهل كتب عبد الله"(٣)، وقال كذلك: "فأما قولهم في النداء: يا زيد، واستقلال هذا الكلام مع أنه مُؤْتَلِفٌ من اسم وحرف، فلذلك لأن الفعل ها هنا مراد عندهم يدلك على ذلك ما حكاه سيبويه"(٤)

وكلام الفارسي ينافي ما ذهب إليه جمهور النحاة، فهو حين جعل العامل في المنادى الحرف أراد أنّ الكلام يتألف منه ومن الاسم، وما ذهب إليه مردود عند النحاة وممن رَدّ كلامه ابن هشام(٥).

أما ابن يعيش فمذهبه مذهب جمهور النحاة، إذ يرى أنّ الناصب للمنادى هو الفعل المضمر وجوبًا الذي يقدر بـ(أدعو) أو (أنادي) زيدًا، ولا يجوز إظهاره؛ لأنّ (يا) نابت عنه، ولو صرحت بالفعل كان إخباراً عن نفسك، والنداء ليس فيه إخبار(٦).

---

(١) يُنظر: الخصائص: ١/١٨٧.

(٢) يُنظر: المسائل العسكرية: ١٠٩.

(٣) الإيضاح العضدي:٩.

(٤) المسائل العسكرية: ١٠٩.

(٥) يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٣/٤.

(٦) يُنظر: شرح المفصل: ١/٣١٦-٣١٧.

أما أبو حيان، فقد تحدث عن ذلك، قائلًا: "والمنادى منصوب لفظًا وتقديرًا، وناصبه عند الجمهور فعل مضمر بعد الأداة تقديره: أنادي أو أدعو، وهو إنشاء كـ(أقسم) في باب القسم، وقيل: الناصب الأداة، وهي اسم فعل، وقيل: الحرف نفسه، وقيل الحرف بنيابته عن الفعل، وهو مذهب الفارسيّ"(١).

الذي يلحظ مِنْ نص أبي حيان أنه موافق لما ذهب إليه النحاة(٢). أما ابن هشام فقد ذكر الأسباب التي دعت النحاة إلى القول بإضمار العامل، فذكر مِنْ بينها الاستغناء بظهور معناه، وكذلك إنَّ إظهار الفعل يُوهِم الإخبار، وهم قصدوا بالنداء الإنشاء؛ لذلك تحاشوا إظهار الفعل، ومن الأسباب الأخرى: عدم الجمع بين العوض والمعوض منه، وكثرة استعمال النداء في كلامهم لذلك أضمروا الفعل(٣).

ورَدَّ ابن هشام على من قال إنَّ العامل في النداء هو القصد قال: "وذهب بعض النحاة إلى أن العامل في النداء هو القصد، وعليه يكون العامل معنويًا لا لفظيًا؛ وهذا القول مردود؛ لأنه لم يعهد في عوامل النصب عامل معنوي، وإنما عهد ذلك في عوامل الرفع؛ كالابتداء الرافع للمبتدأ أو التجرد الرافع للفعل المضارع"(٤).

ورأى ابن هشام أنَّ ما ذهب إليه أبو علي الفارسي مذهب ضعيف، فعنده لا يجوز أن يكون العامل في المنادى حرف النداء، ورَدَّ على الرأي القائل أنّ العامل في المنادى أداة النداء، فمن قال: إنَّ العامل في المنادى أداة النداء التي هي ليست عوضًا من الفعل المحذوف، بل على أنَّها اسم فعل مضارع، لم يصح ذلك عند ابن هشام؛ إذ لو كانت هذهِ الأدوات أسماء أفعال لكان فيها ضمير مستتر، ولكانت هي والضمير المستتر جملة تامة ولا

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٢١٧٩/٤.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه.

(٣) يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٣/٤.

(٤) يُنظر: المصدر نفسه.

تحتاج إلى منادى فهو فَضلة(١).

ورَدَّ على الرأي القائل أنّ العامل في المنادى هو أداة النداء على أنّها فعل، ورأى أنّ هذا الكلام لا يَصحُّ، والمذهب الراجح عنده هو ما ذهب إليه جمهور النحاة(٢).

ونقل السيوطي مذاهب النحاة في مسألة العامل في المنادى دون أنْ يُرجِّح أحد المذاهب، لكنَّه ذكر أسباب إضمار العامل، فقال: "وللزوم إضماره أسباب: الاستغناء بظهور معناه، وقصد الإنشاء- وإظهار الفعل يوهم الإخبار- وكثرة الاستعمال، والتعويض منه بحرف النداء. ويقدر بـ(أنادي)، أو (أدعو) إنشاءً، هذا مذهب الجمهور"(٣).

نلحظ مخالفة النحاة لمذهب السِّيرافي، فلم يتفقوا معه، فالعامل عنده معنوي فقط، وعندهم معنوي ولفظي، والرأي الراجح هو رأي سيبويه وجمهور النحاة، فهم حين قالوا: أنّ العامل في النداء معنوي ولفظي راعوا بذلك الجانب اللغوي والقاعدة النحوية، وقدَّروا الفعل؛ حتّى لا يختلط إسلوب الإنشاء بإسلوب الخبر؛ فلو أظهر الفعل مع المنادى لتحوّل الكلام إلى إخبار يحْتَملُ التصديق والتكذيب، وهذا لا يجوز في النداء.

٢- الإخبار عن الجملة:

قال أبو حيّان: "وأمّا الإخبار عن الجملة فثلاثة مذاهب: أَحدُها: أنه لا يجوز ذلك، وإليه ذهب المبرد والفارسيُّ وجمهور البصريين، وصَحَّحَهُ بعضُ أصحابنا"(٤).

نقل أبوحيان مذهب أبي علي الفارسي في مسألة الإخبار عن الجملة، وهذهِ المسألة محل خلاف بين النحاة، فهناك من أجاز الإخبار عن الجملة، وهناك من منع الإخبار عنها، وذهب بعضهم إلى جوازِ ذلك بشروط، فالمسألة تحتمل عِدة آراء(٥). ومن هذهِ الآراء رأي

(١) يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٣/٤.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢٥/٢.

(٤) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٥٥/١، والتعليقة: ١٧٧/٢-١٧٨.

(٥) يُنظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب" ٤٣٩.

أبي علي الفارسي الذي منع فيه الإخبار عن الجملة، وممن وافقه في هذا الرأي المبرد وجمهور البصريين(١).

والرأي الثاني في هذهِ المسألة رأي هشام(٢) وثعلب، فقد أجازا الإخبار عن الجملة(٣). وأجاز ذلك جماعة من الكوفيين، فأجازوا: يُعْجِبُني يقومُ زيدٌ، وظهر لي أقامَ زيدٌ أم عمرو، كما أجازوا الإخبار عن الفعل في قولهم: تَسْمَعُ بالمُعَيديّ خيرٌ من أنْ تراه(٤). فجاز عندهم الإخبار عن الفعل (تسمع) بلفظة (خيرٌ) فدل ذلك على جواز الإخبار عن الجملة عندهم(٥). والصحيح أصل الجملة: (أنْ تسمع بالمُعَيديّ خير من أن تراه) ومن ثُمَّ حذفت (أنْ) فارتفع الفعل بعدها(٦).

فقد حكى أبو عثمان عن قطرب أنه سمع من يقول(٧):

أَلَا أَيُّهَا الزَّاجري أَحْضُرُ الوغَى

إلا أن هذا البيت من الشواذ التي لا يُقاس عليها، ومن ذلك قولهم: (مُرْهُ يَحْفِرَهَا) بنصب الفعل (يَحْفِر) فأصله: مُرْهُ أن يَحْفِرَهَا، ومثلُ ذلك ما حكاه أحمد بن يحيى: خُذِ اللصَّ قبل يأخُذَك، فأصلها: خُذِ اللصَّ قبل أنْ يأخُذَك(٨)، فالذي عليه أبو علي الفارسي إن حذف (أنْ)

---

(١) يُنظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى إيضاح الشعر: ٤٣٩.

(٢) هشام: هو هشام بن معاوية الضرير النحويّ الكوفي، يكنى أبا عبد الله، أخذ عن الكسائي، وصنف مختصر النحو والحدود، والقياس، توفي سنة تسع ومائتين. نزهة الألباء في طبقات الأدباء:١٢٩، وإنباء الرواة على أنباه النحاة: ٣٦٤/٣، بغية الوعاة: ٣٢٨/٢.

(٣) يُنظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٥٦/١.

(٤) يُنظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٥) يُنظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٦) يُنظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب [المسمى إيضاح الشعر]: ٤٣٩.

(٧) البيت في ديوان طرفة بن العبد:٢٥، وهو بلفظ اللّائمي وليس الزاجري، وهو بلفظ اللّائمي كذلك في شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ١٩٢.

(٨) يُنظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١٩/٤.

وعدم حذفها سيان، فينتصب الفعل حتى مع الحذف، أما من ذهب إلى جواز الإخبار عن الجُمل فقد جعل الفعل مرفوعًا وأنْ المصدرية المحذوفة لا عمل لها به(١). ومن المذاهب الأخرى مذهب الأخفش وجماعة من النحاة، فقد أجازوا الإخبار عن الجملة، على أن تكون في موضع فاعل، أو مفعولًا لم يُسَمَّ فاعله لفعلٍ من أفعال القلوب والفعل مُعَلَّق عنها، من ذلك: ظهر لي أقامَ زيدٌ أم عمرو، وعُلِمَ أقام عبدُ الله أم بكر، بدا لي لأنت صادق، ومنعوا ما ورد دون ذلك(٢).

وهذا المذهب الذي ذهب إليه الفراء وجماعة من النحويين اعترض عليه ابن هشام، فأداة التعليق أقرب ما تكون مانعة من أنْ تكون مُجيزة، فكيف لها أن تكون مُعَلَّقة عما هو منه كالجزء؟ وبعد ذلك رجع عن اعتراضه، وصححّ مذهب الفراء، ولكنه قيَّده بأن يكون التعليق مخصوصًا بالاستفهام، وأن يكون الإسناد إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة(٣). ورأى كذلك أنه لا بدّ من تقدير الفعل (ظهر)؛ دفعًا للتناقض، فظهور الشيء والعلم به منافيان للاستفهام المقتضي للجهل بهِ(٤).

يتضح أنّ أبا علي الفارسي خالف الكوفيين في مسألة الإخبار عن الجملة، ووافق في مذهبه البصريين والمبرد، وماذهب إليه أقرب للصواب، فما ورد من أمثلة على الإخبار عن الجملة تؤول على ما قاله الفارسي ومن وافقه، لتدحض حجة من قال بجواز الإخبار.

(١) يُنظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب: ٤٣٩.

(٢) يُنظر: التذييل والتكميل: ٥٦/١.

(٣) يُنظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: ١٥٩.

(٤) يُنظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

٣- أقسام الفعل

١- صلاحية الفعل المضارع للحال والاستقبال:

ذهب أبو علي الفارسي إلى أن الفعل المضارع يُحْمَل على الحال إن عُدِمت القرائن التي تدلّ على أنه للاستقبال، فالأصل فيه أن يكون للحال(١). ومن قال بهذا المذهب: أبو بكر بن مسعود أبو رُكب(٢).

يرى أبو علي الفارسي أن الفعل المضارع صالحٌ للحال أكثر مما هو صالح للاستقبال؛ فالحال أصلٌ فيه، والاستقبال فرع، فإن كانت هناك قرينة تدل على أنه للاستقبال، فهو للاستقبال وإن لم تكن فهو للحال. فيرى أن اللفظ إذا صلح للقريب والبعيد كان القريب أولى به(٣).

قال أبو علي: "فكذلك لما كان ما دخل عليه السين أو سوف مختصًا بالاستقبال كان ما لم تدخل عليه الزيادة بالحال أولى"(٤). وعند سيبويه الفعل المضارع مشترك بين الحال والاستقبال، قال حين تحدث عن الأفعال: "وماهو كائن لم ينقطع"(٥). يُفْهَمُ مِنْ كلامه أنَّ المضارع المراد به الحال والاستقبال(٦)، وإلى مثل هذا ذهب الجمهور من البصريين، ومِن ثُمّ اختلفوا فيه، فقالوا: إنَّه يضارع الأسماء، فكما أن بعض الأسماء تقع بلفظ واحد يدل على

---

(١) يُنظر: التذييل والتكميل: ٨٥/١.

(٢) مصعب بن محمد (أبو بكر) بن مسعود الخشني الجياني الأندلسي، المعروف بابن أبي الركب، من العلماء بالحديث والسير والنحو، أصله من مدينة جيان ولد ونشأ فيها، وأخذ النحو عن أبي العافية، شرح كتاب سيبويه، توفي سنة (٥٤٤هـ) يُنظر: معجم الأدباء: ٢٦٤٧/٦، وسير أعلام النبلاء: ٤٧٧/٢١.

(٣) يُنظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٨٥/١.

(٤) المسائل العسكرية: ١٠٢.

(٥) الكتاب: ١٢/١.

(٦) يُنظر: الكتاب: ١٢/١.

أكثر من معنى، من ذلك لفظة (عين) التي تطلق على عدة معانٍ(١).

فهي للعين الباصرة، وعين الميزان، وعين الماء، وعين القوم، فشابه الفعل المضارع بعض الأسماء، فهو للمشاركة بين الحال والاستقبال(٢)، قال سيبويه: "وأمَّا الفعل فأمثلةٌ أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائنٌ لم ينقطع"(٣).

وقال ابن مالك (ت:٦٧٢هـ): "ولما كان بعض مدلول المضارع المسمى حالًا مستأنفة الوجود أشبه المستقبل المحض في استئناف الوجود، فاشتركا في صيغة المضارع اشتراكًا وضعيًا، لأن إطلاقه على كل واحد منهما لا يتوقف على مُسوِّغ من خارج بخلاف إطلاق المضارع مرادًا به المعني، وإطلاق الماضي مرادًا به الاستقبال، فإن ذلك يتوقف على مُسوِّغ من خارج، نحو: لو تَقومُ أمسِ لقمتُ، فلولا (لو) ما ساغ إعمالُ (تقوم) في (أمس)"(٤).

أما الزجاج (ت:٣١١هـ) فقد أنكر أنْ يكون الفعل المضارع للحال؛ إنما هو للمستقبل، إذ ليس له صيغة تخصه كالماضي والمستقبل، فلا يمكن أن يكون فعلًا؛ وكذلك فإنه لقصره لا يمكن التعبير عنه، وكذلك يتعذر الإخبار عنه، فبقدر ما يُلفظ به عاد الزمن ماضيًا(٥). وهذا المذهب رُدَّ بجزأيه، فحين ذهب إلى أنه لابد له من بنية تخصه، فكل موجود له ذلك، فإن ذلك ليس بواجب، فقد نجد من الموجودات ما ليس له بنية تخضه كالرائحة، فهي تطلق على جميع الروائح ولا تخص رائحة بعينها؛ فإن تخصصت، فقيل: رائحة المسك، ورائحة العنبر، فكذلك (يَفْعَل) الذي للحال والاستقبال يتخصص، فيقال: يَفْعَل الآن، ويَفْعَل غدًا(٦).

---

(١) الكتاب:١٢/١، والإيضاح في علل النحو: ٨٧-٨٨، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٥٨/١-٦٠.
(٢) يُنظر: الإيضاح في علل النحو:٨٧-٨٨.
(٣) الكتاب: ١٢/١.
(٤) شرح التسهيل: ١٨/١.
(٥) يُنظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٨١/١.
(٦) يُنظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

ورُدَّ رأيه الثاني الذي ذهب فيه أنّ زمن الحال لقصره يتعذر الإخبار عنه، ويتعذر وجود فعل الحال فيه، فالنحاة لم يطلقوا لفظ الحال على الزمن الحقيقي الفاصل بين الماضي والمستقبل، إنّما أرادوا به الزمن الماضي غير المنقطع الذي يتسع الإخبار عن الفعل فيه(١).

والدليل على إثبات فعل الحال فيه، قولهم: يَفْعَل الآن، لا أفعل الآن، ولا فَعَلَ الآن. فصلاحية (الآن) مع (يَفْعَل) دل على أنه ليس بماضٍ ولا مستقبل؛ إنَّما هو للحال(٢). ومن الأدلة الأخرى على وجود فعل الحال فيه قول زهير(٣):

وأَعْلَمُ مَا فِي اليَوْمِ وَالأَمْسِ قَبْلَهُ وَلَكِنَّنِي عَنْ عِلمِ ما فِي غَدٍ عَمِ

ووجه الدليل فيه: (اليوم) و(أمس) و(غد) فهذهِ الألفاظ كنايات عن الأزمنة(٤).

ومن المذاهب الأخرى: مذهب ابن الطراوة(٥) الذي خالف فيه الجمهور مِن النحاة، فذهب إلى أنَّ الفعل المضارع لا يكون إلا للحال فقط؛ لأن المستقبل غير محقق الوجود، فحين تقول: زيد يقوم غدًا معناه أنه ينوي القيام غدًا(٦). ودليله في ذلك أن العرب لا تُخبر بالمستقبل عن المبتدأ إلا إذا كان عامًّا ومؤكدًا بإنَّ، من ذلك قول لبيد(٧):

وكلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدخُلُ بَينَهُمْ دُوَيْهِيَةٌ تَصفَرُّ مِنها الأَنَامِلُ

---

(١) يُنظر: التذييل والتكميل: ٨١/١، وشرح جمل الزجاجي: ٥٩/١.

(٢) يُنظر: شرح جمل الزجاجي: ٥٩/١.

(٣) ديوانه: ١١٠.

(٤) يُنظر: شرح جمل الزجاجي: ٦٠/١.

(٥) هو سليمان بن محمد من أهل مالقة، أديب، من كُتّاب الرسائل، له شعر وآراء في النحو تفرد بها، توفي سنة (٥٢٨هـ)، تحفة القادم: ١٨.

(٦) يُنظر: الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح:٢١، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٣٦/١.

(٧) ديوانه:٨٥.

Abstract

Praise be to Allah, who is attributed with beautiful attributes. May peace and blessings be upon our Prophet Muhammad, who was sent as mercy to all beings, and upon his family and companions.

Abi Hayyan's book is rich in explanation and clarification, and it is one of the important books in grammar. It is considered one of Abi Hayyan's best books due to its opinions and issues that covered all aspects of grammar, as it reflected Abi Hayyan's encyclopedic personality and his broad linguistic culture. The book collected sources and branches of grammar, and due to the importance of the position of scholars who explained Sibawayh's book and their wide knowledge, I chose a group of opinions from scholars who explained Sibawayh's book. The study is limited to four scholars (Al-Sirafi, Abu Ali Al-Farsi, Al-Rummani, and Ibn Khuruf). The study is titled " Syntactic Opinions of Commentators on the Book of Abi Hayyan Al-Andalusi in *al-tadhyīl wa-al-takmīl* (٧٤٥ A.H.)" The study is divided into an introduction, a preamble, three chapters, and a conclusion. The introduction discusses the importance of the of syntax , the reasons for choosing the topic, and the adopted methodology, previous studies on my research topic, the most important sources used in the research, and the introduction covered a biography of the book's commentators, and an introduction to Abu Hayyan al-Andalusi and his book " Tadhyīl wa-al-takmīl fī sharḥ kitāb al-tashīl". In the first chapter, the researcher discussed the commentators' opinions on the introductions to syntax and the "marfoo'at". In the second chapter, the researcher addressed their opinions on the "mansoobat". In the third

chapter, the researcher talked about their opinions on the "majroorat". the researcher concluded the research with results on the topic, and followed a descriptive and analytical method based on presenting the issue, studying and analyzing it, and comparing it to the majority opinion of grammarians. May Allah guide me to success.